



شكل انفجار دمشق، والبعض يصفه بالانفجار التأسيسي لإسقاط النظام، ضربة قوية عسكرية وأمنية وسياسية وبيولوجية لنظام ذات طبيعة امنية بامتياز.

إلى جانب التحول النوعي في الحرب الدائرة في سوريا، عكس هذا الانفجار من جهة وكرس من جهة أخرى مساراً عنفيأً تصاعدياً هو نتاج المعادلة المزدوجة التي استقرت في المشهد المأساوي السوري وقوامها

أولاً، غياب الحل العسكري الداخلي أو قدرة الجسم الكلي من جانب النظام أو المعارضة ومعه أيضاً غياب الحل العسكري من الخارج وفق النموذج الليبي أو أي نموذج متفرع عنه، وذلك لأسباب سياسية دولية وعسكرية ودبلوماسية مجتمعية. توافق ذلك مع تزايد عسکرة الصراع حجماً ونوعاً.

وثانياً، غياب اي تقدم فعلي وملموس للتسوية على اساس خطة كوفي عنان التي أغرفت في المربع الأول منذ ولادتها ومعها مشروع الحل الانتقالي السلمي الذي حمله أيضاً إعلان جنيف، ولو أن كل طرف في تفاهم جنيف أعطاه تفسيراً مختلفاً إن لم يكن متناقضاً، هذا كله أدى إلى قتل اي امكانية واقعية في اطار زمني مقبول ومعقول لإطلاق حل تفاوضي يحظى بتوافق دولي.

دخلت سوريا اذاً مرحلة ما بعد التسوية السياسية الانتقالية الممكنة وغرقت في الحوار العنفي التصاعدي ذي الأوجه الكثيرة المتداخلة والمتكاملة. فهناك حرب اهلية استقرت في المشهد السوري وحرب تحرير شعبية بعد ان تحولت الانتفاضة المطلبية من حراك سلمي الى عمل شبه عسكري، وبدايات حرب طائفية تذكرنا بالحرب الأهلية اللبنانية على رغم محاولات طمس واحتواء هذا الوجه للحرب.

وبالطبع انعكست الحرب الباردة حول سوريا، حرب الكبار الدوليين والأقطاب الإقليمية، حرباً دموية بالواسطة في سوريا.

في مرحلة تغريب الحل السياسي يبدو «تفاهم جنيف» الذي أسس لمجموعة العمل حول سوريا كمتراض يطلق كل طرف من خلفه نار التشكيك على الطرف الآخر محملأً إياه مسؤولية عدم التقدم، فيما تبدو خطة كوفي عنان للحل بمثابة منصة انطلاق في تغيير كلي انتقالي من قبل القوى المؤيدة للمعارضة. والخطة في الوقت ذاته تشكل إطاراً لفرض تقييد موضوعي مفتوح في الزمان لمنع سقوط النظام مع إجراء بعض التغييرات تحت سقفه بالنسبة إلى الأطراف الخارجية المؤيدة للنظام.

أمام ذلك كله ينفتح المشهد المأسوي السوري على أحد احتمالين أساسيين:

أولاً : تبلور ما قد يشبه النموذج المصري في موافقة وإدارة التغيير على رغم اختلاف الظروف والدور التاريخي والمؤسسي والسياسي للعسكر، كأن يبدأ، بعد ضربة الأمس، تبلور إطار قيادي عسكري يمثل كل أطياف المجتمع السوري وذلك وفق النموذج اللبناني، إطار يملك القوة والشرعية ليمسك بالورقة العسكرية وقدر على أن يخرج سوريا من دوامة العنف الذي تسقط فيه بشكل كلي عبر تغيير السلطة بإخراجها سلبياً. وهذا مع توفير الضمانات لها وإبقاء النظام خوفاً من السقوط والفراغ الذي قد يحدثه ذلك السقوط وإدارة مرحلة انتقالية إشرافاً وموافقة بغية إنقاذ سوريا دولة ومجتمعاً.

يتطلب هذا السيناريو توافقاً دولياً بين الفاعلين تدفع إليه من دون شك التطورات الدرامية وروسيا بسبب طبيعة علاقتها مع المؤسسة العسكرية والأمنية السورية دوراً خاصاً في هذا السيناريو.

ويرى الكثيرون أن هذا السيناريو يبقى الأفضل بين الاحتمالات القائمة ولو أنه يبقى صعباً وليس مستحيلاً للتحقيق.

ثانياً، الانحدار نحو الهاوية فيما يعرف باستقرار نوع من الصراع الاجتماعي الممتد في سوريا ذات الدرجات المختلفة والمتحيرة من العنف والانتشار الجغرافي والذي يرى البعض أنه قد يرى حصول نوع من «حلبة سورية» وهو ما يعكس درجة التوتر والمخاوف والسفاق المفتوح للصراع، والذي قد يحمل بوادر «أفغانستان» واحتمالات «صوملة» و«لبننة» صراع وليس لبننة تسوية بحيث يصبح العنف الوسيلة الوحيدة لإدارة الصراع المتضاد، مما يهدد مع الوقت الدولة السورية من خلال إضعافها وتفریغها من الداخل وفق النموذج الصومالي المشار إليه وهو ما يستدعي في مرحلة لاحقة البحث عن بلورة «طائف دولي» يسمح بدوره لبلورة «طائف سوري» للحل.

السيناريو الأخير يؤدي ارتدادات زلزالية تطاول دول الجوار بأوقات وأشكال مختلفة ويؤدي إلى خلط الأوراق في المنطقة. فالصراع في سوريا والصراع حول سوريا والتفاعل بين الصراعين مع ما يحمله هذا التفاعل من مأس هو في حقيقة الأمر صراع حول مستقبل صوغ النظام الإقليمي في المشرق في الأساس وفي الشرق الأوسط لاحقاً.

المصدر: أخبار الثورة السورية

المصادر: